

# علم أصول الفقه

١٥

٣٠-١-٨٩ تعارض الحجج

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

• الأمر الثاني - فيما يمكن أن يكون أساساً لتقديم المقيدات المنفصلة.

• و الصحيح أن ما يمكن أن يكون أساساً لذلك هو القرينية بوصفها ملاكاً للجمع العرفي على ما تقدم توضيحه.

## التقييد

- و على هذا الأساس نقول: أن تقديم المقيد على المطلق بملاك القرينية بعد فرض انعقاد الظهور الإطلاقي في المطلق بالفعل يتوقف على دعوى قرينته بلحاظ المرحلة **الرابعة** من الظهور بأن يقال، ان البيان المخالف الأخص موضوعاً معد عرفاً لتفسير **المراد الجدى من الأعم** و لو كان منفصلاً عنه\*.

– \* هذا نفس ما ذكره السيد الخويي و الظاهر أن النزاع لفظي فتأمل.

## التقييد

- و هكذا نرى: أن إثبات تقدم المقيد المنفصل على المطلق و عدم سريان التعارض بينهما إلى دليل الحجية موقوف على التسليم كبروياً بنكته تقدم الحاكم على المحكوم و أن ظهور ما يعده المتكلم لتفسير كلامه يكون هو المحدد النهائيّ لمدلول مجموع كلماته\*،

– \*هذا تأييد لما ذكره السيد الخويى من بطلان الدلالة على الإطلاق بالمقيد المنفصل و الذى هو الصحيح.

- و ضم مصادرة أخرى تثبت صغرى هذه النكته، و هى وجود كاشف نوعى عن إعداد المتكلم للبيان المخالف الأخص موضوعاً لتفسير الأعم، و الكاشف النوعى هو بناء العرف على ذلك، و أصالة تبعية المتكلم للبناءات العرفية فى مجال المحاوره.